

Distr.
GENERAL

S/1994/715
16 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثاني المقدم من الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٨٩١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا لفترة ستة أشهر من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لغاية ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى مجلس الأمن عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا (S/26878).

٢ - وقد أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا باتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٤٦ (١٩٩٣) في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وصدر تكليف بوزع البعثة على الجانب الأوغندي من الحدود مع رواندا للتحقق من عدم وصول أي مساعدة عسكرية إلى رواندا، مع التركيز أساسا في هذا الصدد على المرور العابر للأسلحة الفتاكة والذخيرة أو أي مواد أخرى يمكن أن يكون لها استعمال عسكري، أو نقلها عبر الحدود على الطرق أو الدروب التي يمكن أن تسلكها المركبات.

ثانيا - الوجود والأنشطة

٣ - في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا تتألف من ٨١ من المراقبين العسكريين من البلدان التالية: البرازيل (١٣) وبنغلاديش (٢٠) وبوتسوانا (٩) وزمبابوي (١٠) وسلوفاكيا (٥) والسنغال (١٠) وهنغاريا (٤) وهولندا (١٠). وبالإضافة إلى ذلك، تضم البعثة ١١ من الموظفين الدوليين و ٧ من الموظفين المعيّنين محليا، يؤدون مجموعة متنوعة من مهام الدعم الفني والإداري.

٤ - والتغير البالغ الأثر في الوضع العام في رواندا، الذي أشعله موت رئيسي رواندا وبوروندي في حادث تحطم طائرة مثير للشبهات وقع في كيغالي في ٦ نيسان/أبريل، والذي أسفر عن استئناف أعمال القتال في البلد، لم يؤثر في عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا فحسب، بل أثر أيضا على عمليات الرصد التي تضطلع بها بعثة المراقبة على حدود أوغندا مع رواندا. وقبل استئناف أعمال القتال في رواندا، كانت بعثة المراقبة قد قصرت أنشطة الرصد التي تضطلع بها في أوغندا على المنطقة

التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية من الحدود مع رواندا. وكما أوضحت في تقريره المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر (S/26878)، يغطي وزع البعثة وأنشطة عملياتها، بالدرجة الأولى، موقعي عبور رئيسيين وثلاثة مواقع عبور فرعية تمتد من بركان سابينيو غربا إلى لوبيريبي شرقا على الجانب الأوغندي من الحدود (انظر الخريطة المرفقة).

٥ - وعقب استئناف الحرب الأهلية في رواندا، تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على الحدود مع أوغندا بأكملها. ولذلك أصبح من الجلي أن الأمر يستلزم من البعثة، حتى تفي بالولاية المنوطة بها، أن تعمل على توسيع نطاق أنشطة المراقبة والرصد التي تضطلع بها لتشمل الحدود كلها حتى تلال بيراما في الجزء الشرقي من الجانب الأوغندي من الحدود، أي على بعد نحو ١٧٠ كيلومترا من بركان سابينيو غربا. وفضلا عن ذلك، تعذر على البعثة، دون رصد الحدود بأكملها، التحقيق بشكل موثوق، في العدد المتزايد من الادعاءات التي ترد والتي تفيد بأن القوات ومعدات الدعم لا تفتأ تعبر الحدود الأوغندية إلى داخل رواندا. وفي حين أن تحركات البعثة في المناطق التي تقع في الشمال الشرقي والغربي خارج نطاق المنطقة الأصلية لعمل البعثة لم تكن مقيدة، فقد بذلت محاولات لتقييد حركة دوريات البعثة شرقا في منطقة تلال ميراما. وبعد المناقشات التي دارت في كمبالا، في ٢ أيار/مايو، بين كبير المراقبين العسكريين للبعثة بالنيابة والسلطات العسكرية الأوغندية حصلت البعثة على إذن برصد هذه المنطقة عن طريق الدوريات البرية والجوية على حد سواء. وعليه، أصبح بمقدور البعثة، اعتبارا من ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، رصد الحدود بين أوغندا ورواندا بالكامل.

٦ - وتؤدي البعثة مهامها، أساسا، عن طريق القيام بدوريات وبعثيات رصد ومراقبة على امتداد منطقة العمليات، بما في ذلك القيام بعمليات مراقبة متنقلة وثابتة والتحقيق الموقعي في حركات العبور المشبوهة للحدود. ومنذ استئناف القتال في رواندا، ازدادت قوة أنشطة المراقبة التي تقوم بها البعثة، مما مكنها من التحقيق في الإدعاءات المتعلقة بتدفق الأسلحة إلى رواندا عبر حدودها مع أوغندا.

٧ - أما ما تم مؤخرا من توسيع لنطاق أنشطة الرصد التي تقوم بها البعثة ليشمل كامل الحدود فقد اقتضى إعادة تعديل المهام وتغيير تكليفات المراقبين العسكريين في منطقة العمليات. وعليه، تم حاليا تقليص قوام موظفي المقر في كبال من ١٤ إلى ٩ لإفساح المجال أمام تشكيل أفرقة رصد إضافية، مع اشراك بقية موظفي المقر، حسب الاقتضاء، في أعمال الدوريات وغيرها من مهام الرصد. ولتلبية الاحتياجات التشغيلية المتزايدة، تقوم البعثة حاليا بتشغيل ٧ نقاط مراقبة وتفتيش يعمل أفرادها على مدار الساعة، مقابل نقطتين في السابق.

٨ - وفي إطار اضطلاعها بمهمة الرصد، تقوم البعثة حاليا بأداء عدد من المهام المحددة، منها:

(أ) المراقبة الثابتة، بأفراد، على مدار الساعة في موقعي العبور الرئيسيين في كاتونا وسيانيكا وفي نقاط العبور الفرعية في بيغاغا ولوبيريبي وكافونزو وكاشيكيه وتلال ميراما؛

(ب) القيام بدوريات نهائية ولييلية عشوائية متنقلة لتغطية الطرق أو المسالك التي يلزم مراقبتها؛

(ج) القيام بدوريات نهائية ولييلية عشوائية راجلة لتغطية المناطق التي يلزمها أيضا مراقبة ولكن يستعصي بلوغها على الدوريات المتنقلة والميكانيكية؛

(د) القيام بدوريات نهائية عشوائية جوية، بما في ذلك النقل الجوي بالطائرات العمودية للمراقبين العسكريين إلى المناطق المرتفعة تمكينا لهم من استطلاع ومراقبة الطرق المؤدية إلى الحدود بصورة أوضح؛

(هـ) القيام بعمليات مراقبة نهائية جوية عشوائية بالطائرات العمودية لمناطق الحدود والطرق المؤدية إلى الحدود. وفي أغلب الأحيان ما يقوم قادة وأفراد البعثة بعمليات المراقبة هذه لرصد التحركات على طول الحدود وعلى الطرق المؤدية إلى الحدود.

٩ - وقد عمل وصول ثلاث طائرات عمودية إلى منطقة البعثة في مطلع نيسان/أبريل على تعزيز القدرة التشغيلية العامة للبعثة. إلا أن تضاريس الأرض والأحوال الجوية لا تساعد على سلامة العمليات الليلية للطائرات العمودية المتعاقدة عليها مع جهات مدنية. لذلك، فإن الطائرات العمودية تستخدم حاليا، وبصفة رئيسية، للعمليات الجوية النهارية المتعلقة بالمراقبة والدوريات والاستطلاع. كما أنها تستخدم لأغراض الإخلاء الطبي في حالات الطوارئ وللوزع السريع للمراقبين العسكريين في نقاط المراقبة المختارة النائية عسيرة البلوغ، وذلك لرصد مواقع العبور المشبوهة ليلا ونهارا.

١٠ - ومن دواعي سروري أن أفيدكم بأن الأنشطة التي تقوم بها البعثة، تنفيذا لولايتها، فعالة بوجه عام. فني تقريرني الأخير المقدم إلى المجلس (S/26878)، أشرت إلى أن نشاط الاتجار السري عبر الحدود قد انخفض انخفاضاً ملموساً، وأنه لا توجد، في ذلك الوقت، سوى حركة محدودة وعلى طول الطرق العابرة للحدود وكثيرة الاستعمال. كما أنني أفدت في ذلك التقرير بانعدام الأدلة على وجود أي اتجار واسع النطاق في الأسلحة. وعلى الرغم من استئناف أعمال القتال في رواندا، يبدو أن وضع الاتجار عبر الحدود من أوغندا إلى رواندا لم يتغير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أن البعثة لم تسجل حدوث أي عملية نقل أسلحة أو انتقال أفراد مسلحين.

ثالثا - الجوانب المالية

١١ - بينت في تقريرني المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (A/48/837) أن التكاليف الإدارية المتصلة بالمراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا - اعتباراً من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - واردة في تقديرات تكاليف الإبقاء على بعثة المساعدة. وفي قرارها ٢٤٨/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أذنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام

بالدخول في التزامات بمعدل شهري لا يتجاوز اجماليه ٦٠٠ ٨٢ ٩ دولار للفترة من ٥ نيسان/ابريل إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ للإبقاء على العمليتين. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية بعثة المراقبة، بناء على التوصية الواردة في الفقرة ١٤ أدناه، فسيتم تدبير الموارد اللازمة للإبقاء عليها من المبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٤٨.

رابعاً - ملاحظات وتوصيات

١٢ - مضى الآن ما يقرب من العام منذ أن قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا، وما يقرب من ١٠ أشهر على الوزع الكامل للبعثة في منطقة عملها. وكان الغرض من البعثة هو إيجاد جو موات للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع الدائر في رواندا، وتأكيد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على صون السلم والأمن في المنطقة. ولا تزال بعثة المراقبة هذه بمثابة عامل استقرار في المنطقة، حيث ازدادت أهميتها بصورة خاصة خلال الأشهر القليلة الماضية في ضوء سعي بعثة المساعدة نحو تخفيف حدة التوتر الناجم عن استئناف أعمال القتال في رواندا.

١٣ - ونتيجة للتغير الحاد في الوضع السائد في رواندا، تطورت أولويات ومتطلبات المجتمع الدولي. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن مجلس الأمن قد قرر، بقراره ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، زيادة قوام بعثة المساعدة حتى ٥٠٠ ٥ فرد من جميع الرتب، تمكينها لها من المساهمة في أمن وحماية الأشخاص المعرضين للخطر في رواندا، ومن توفير الأمن والدعم لتوزيع إمدادات الإغاثة ولعمليات الإغاثة الإنسانية. وبموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، قرر المجلس أيضاً، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يفرض حظراً على توريد الأسلحة والذخائر والعتاد ذي الصلة إلى رواندا. وفضلاً عن ذلك، أنشأ المجلس لجنة للتنسيق مع الدول الأعضاء بشأن الإجراءات التي تتخذها بشأن تنفيذ الحظر.

١٤ - وفي ظل هذه الظروف، فإن المنطق لا يسعف الرأي الداعي إلى رصد قطاع واحد من حدود رواندا دون سائر القطاعات. ومع ذلك، فإن قضية تدفق الأسلحة هي من مجالات الاهتمام الرئيسية في محادثات وقف إطلاق النار المنعقدة حالياً تحت إشراف بعثة المساعدة. ولما كانت أنشطة بعثة المراقبة تسمح لبعثة المساعدة بالتصدي، بدرجة ما على الأقل، لقضية التدخل الخارجي في الحرب الأهلية الرواندية، فإنني أرى ضرورة مواصلة بعثة المراقبة قيامها بأنشطة الرصد إلى أن يتحقق وقف فعلي لإطلاق النار. لذلك، أوصي بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا لمدة ثلاثة أشهر. وخلال هذه الفترة، يتم تقليص عدد المراقبين العسكريين تدريجياً، بما يتفق والاحتياجات التشغيلية. وسوف تنتهي أعمال بعثة المراقبة بحلول ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وسوف أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن الانتهاء من هذه العملية.

١٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة أوغندا على ما قدمته لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا من تعاون ومساعدة. كما أود أن أشيد بالأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة على ما أبدوه من كفاءة وتفان في أدائهم لمهامهم.